التنفيذ الطباعي: دار القماطي للطباعة
٠١/٤٥٠٤٥٤-٠١/٤٥٠٤٦٧ بيروت لبنان

القاضي حيث أطلق في كتب الأصول فالمراد به القاضي أبو بكر محمد ابن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاّني .

القاضيان حيث أطلق في كتب الفقه الشافعية فالمراد بهما أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني ، وأبو الحسن علي بن حبيب الماوردي البصري .

الأصحاب أصحاب الوجوه في المذهب هم الذين أخذوا الفقه بواسطة أم بغير واسطة .

وهذه بعض نماذج المخطوطات المصوّرة :

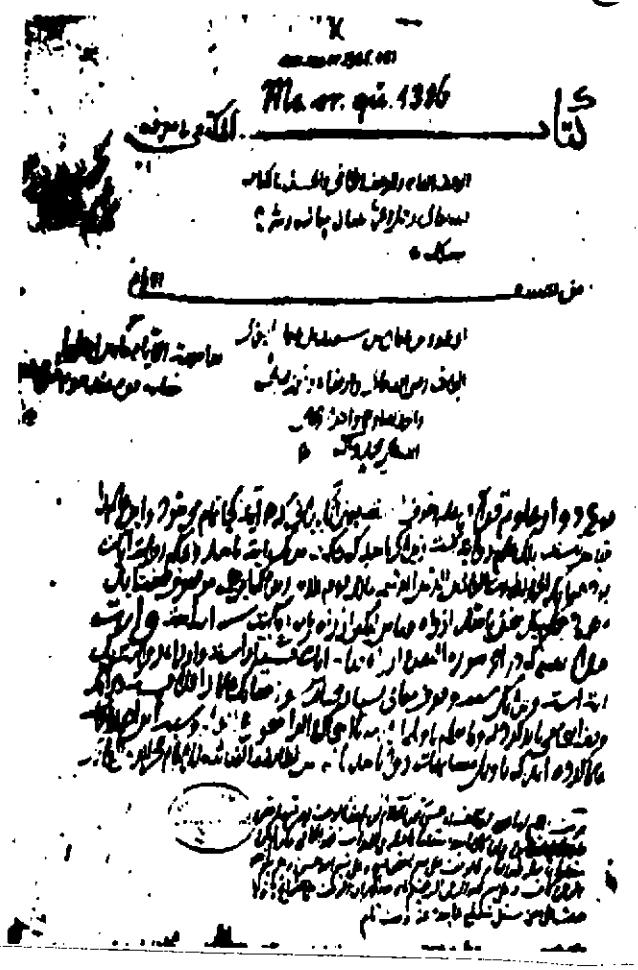

صورة صفحة عنوان كتاب المكتفى في الوقف والابتداء للداني في مكتبة برلين برقم (٣٥٣٦).

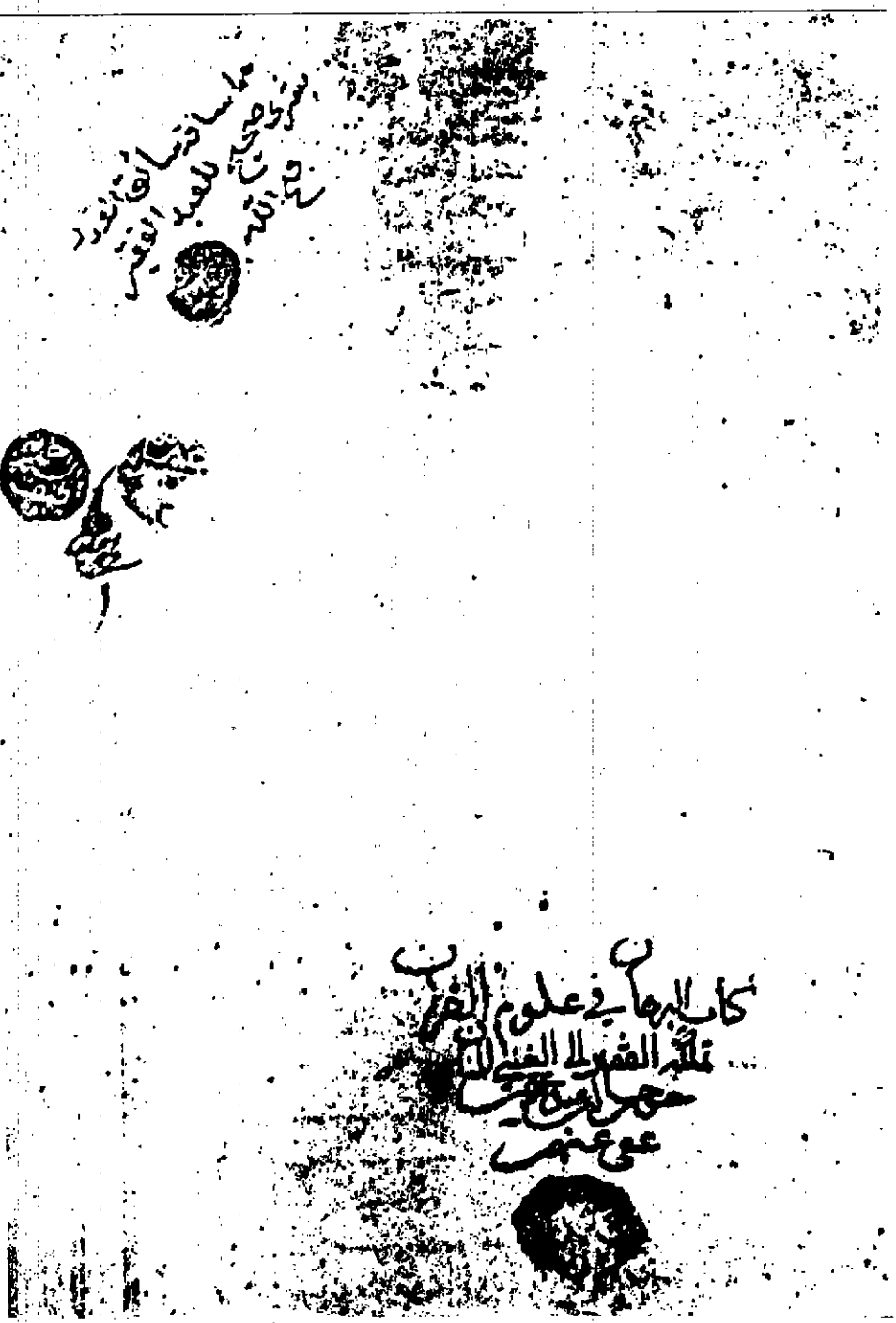

صورة صفحة عنوان البرهان في علوم القرآن للزركشي
في مكتبة مدينة باسطنبول رقم (١٧٠).

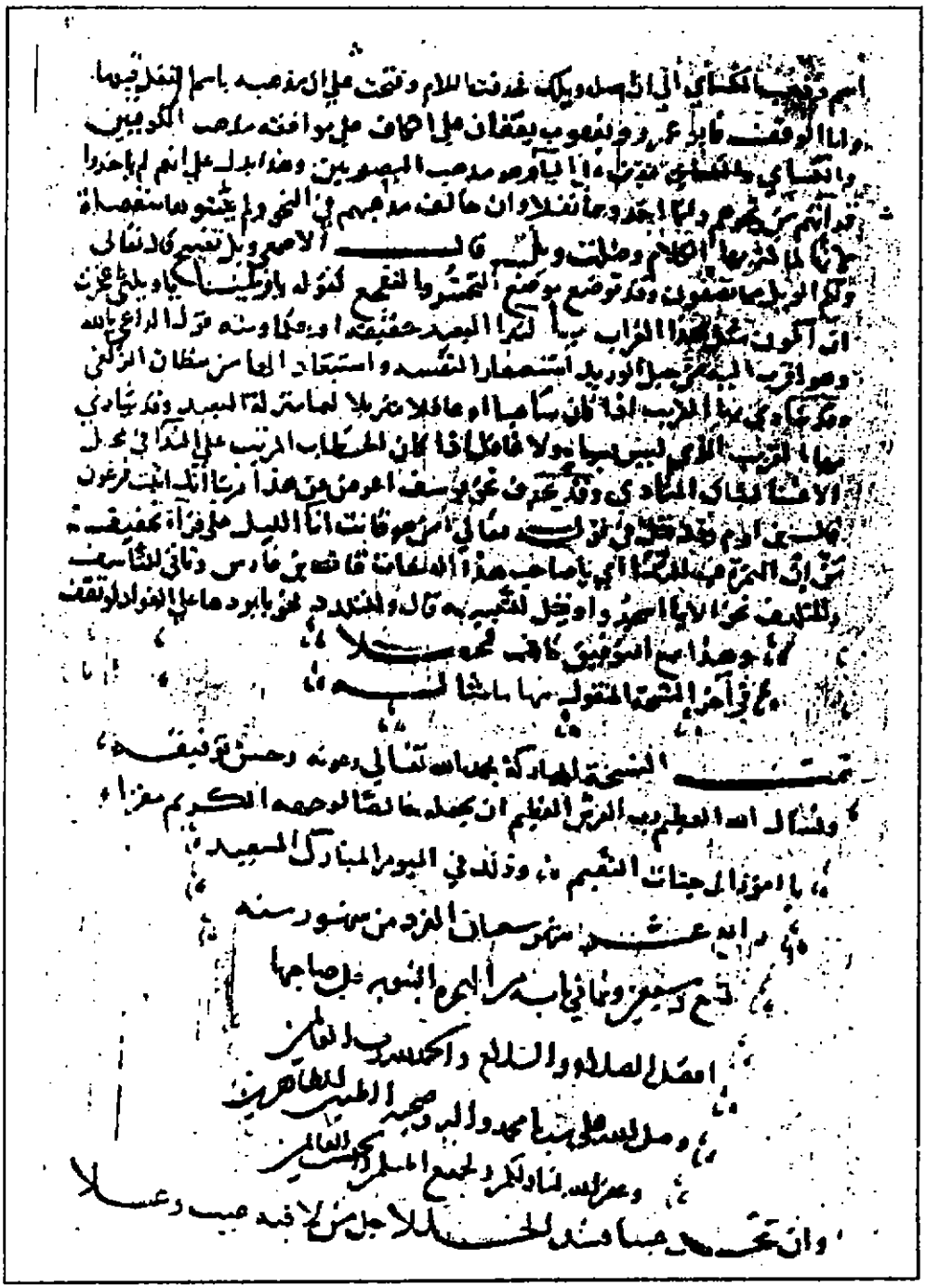

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب البرهان للزركشي ويظهر فيها تاريخ النسخ.

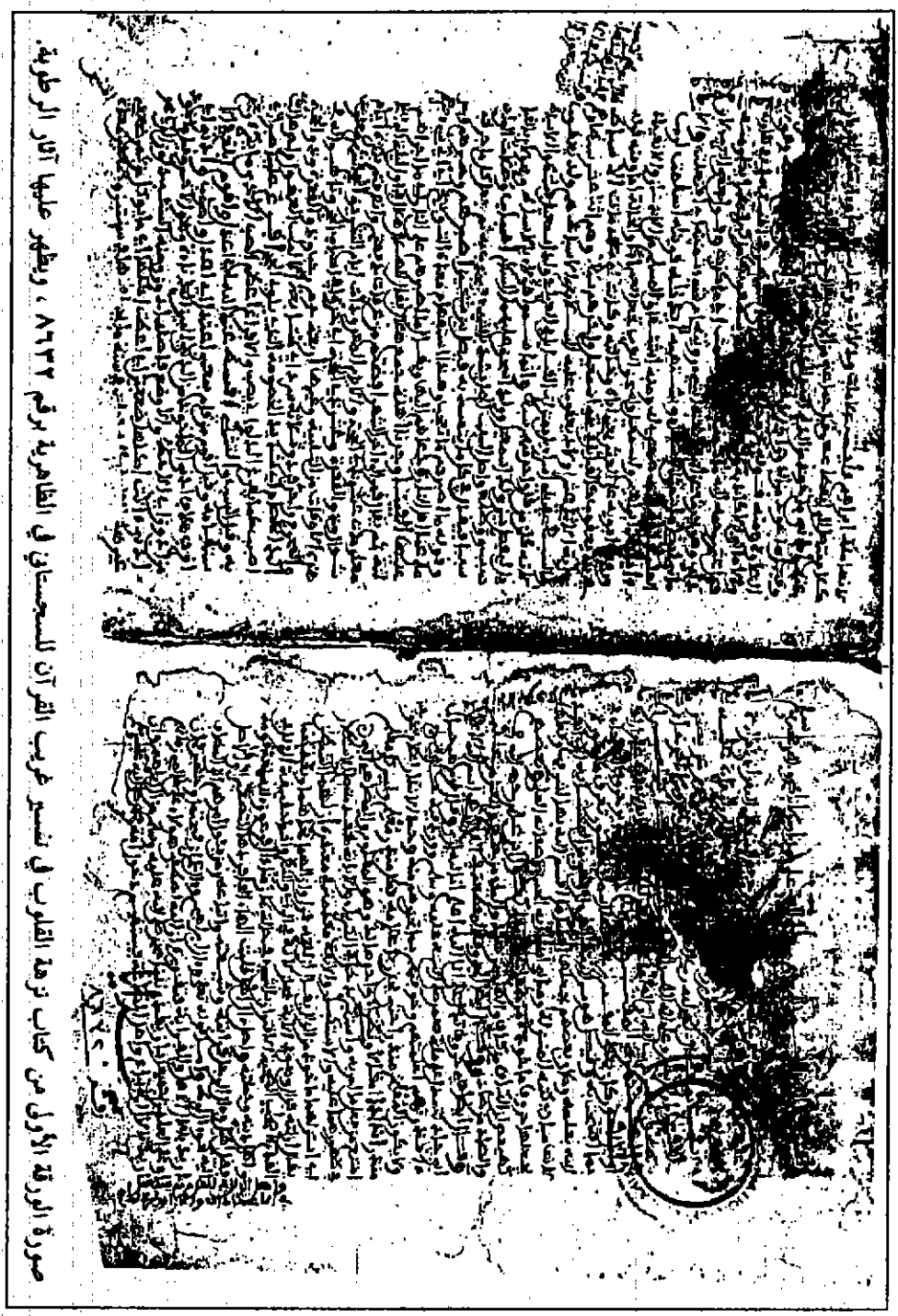

صورة الورقة الأولى من كتاب نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن للسجستاني في الظاهرية برقم ٨٦٣٢، ويظهر عليها آثار الرطوبة.

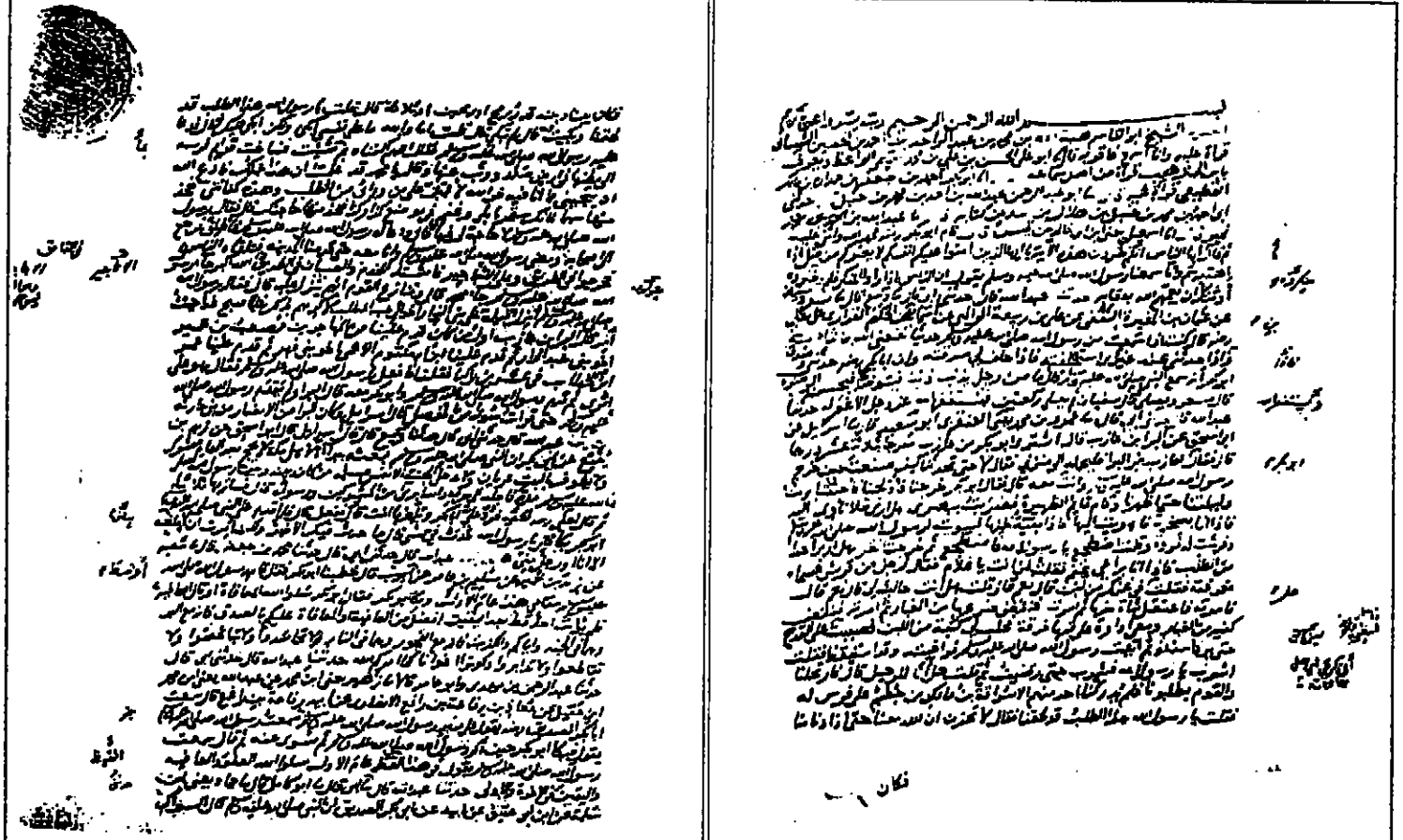

صورة الورقة الأولى من مسند الإمام أحمد بدار الكتب المصرية رقم ٤٤٨ ، وهي نسخة عبد الله بن سالم البصري

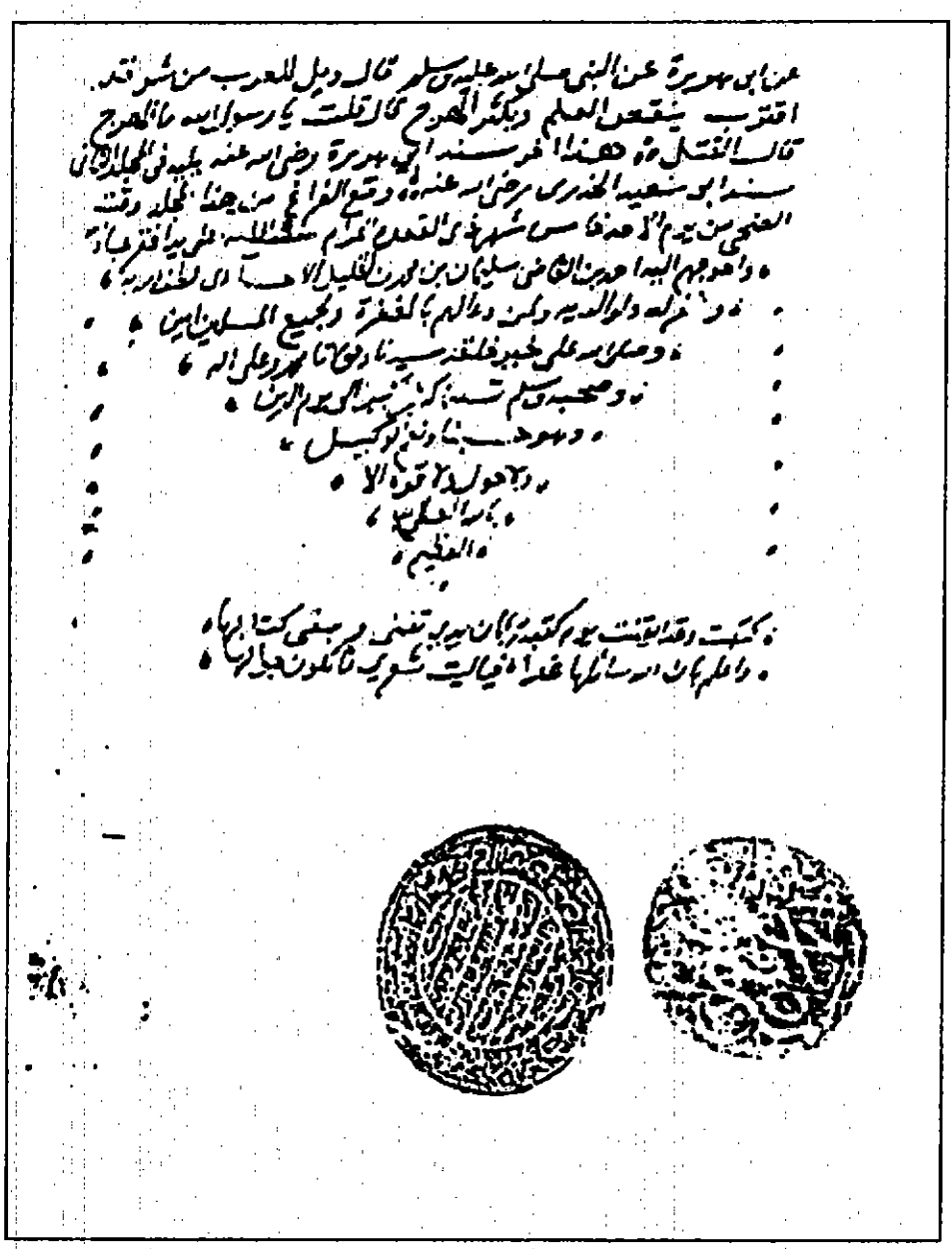

صورة الصفحة الأخيرة من مسند أحمد ويظهر فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ

مقابلة النُسَخ (١)

بعد نسخ المخطوط من النسخة الأصل، على المُحَقِّق أن يقابِل المنسوخ على النُسَخ الفرعية إذا كان يوجد للمخطوط أكثر من نسخة.

وهنا نرجع إلى ما ذكرناه سابقاً من أن النسخ المتعددة للمخطوط قد تكون متفاوتة في الأهمية والاعتبار، وقد تكون غير متفاوتة.

١ - فإذا كانت النسخ متفاوتة في الأهمية والاعتبار، وقد رتبها الباحث وفق أهميتها واعتبارها، واعتمد أهمها وأعلاها قيمة أصلًا، والبواقي نسخاً ثانوية، فإن طريقة المقابلة تأتي على النحو التالي:

(أ) اعتماد النسخة الأصل هي النص الأساسي للمخطوط.

(ب) الرمز للنسخة الأصل بـ(أ) أو (أصل)، أو بأي رمز آخر يشير إليها ويرمز لبقية النسخ بما يشير إليها أيضاً وفق التسمية التي يختارها لها الباحث كنسبة النسخة إلى ناسخها أو إلى المدينة الموجودة فيها أو إلى المكتبة المحفوظة فيها، وما شاكل هذا.

(ج) يكتب الباحث الفروق بين النسخة الأصل والنسخ الأخرى في الهامش مسبوقة بالرمز للنسخ.

فمثلًا عندنا أربع نسخ للمخطوط في المكتبات التالية:

الحرم المكي الشريف، عارف حكمت، الظاهرية، برلين.

واعتمدنا نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف أصلًا، ورمزنا للبواقي كالتالي:

عارف حكمت = (ع)، والظاهرية = (ظ)، وبرلين = (ب).

نهمّش للفروق الموجودة في النسخ الثانوية برموزها. والفروق بين النسخ تأتي بالزيادة والنقصان، أو بالخطأ أو التحريف أو التصحيف.

الزيادة والنقصان:

بمعنى وجود كلمة أو عبارة أو سطر أو أسطر أو صفحة أو ما شاكل، في نسخة أو أكثر، وعدم وجودها في أخرى أو أخريات.

---

(١) عبد الهادي الفضلي، تحقيق التراث ص ١٤٨ (مكتبة العلم، جدّة، ١٤٠٢هـ).

- فإن كان الفرق زيادة، وكانت تلك الزيادة في الأصل فقط، أو في الأصل وبعض النسخ: يُرَقَّم أمام الزيادة من دون أن توضع بين الخطين العمودين، ويُهَمَّش أمام الرقم الهامشي بكتابتها بين الخطين العموديين المتوازيين، ويشار إلى عدم وجودها في النسخ الأخرى.

- وإن كانت الزيادة في غير الأصل بمعنى أنها كانت ناقصة في الأصل، وكان سياق النص يقتضيها، فتوضع في الأصل بين الخطين، ويُرقَّم بعدهما، ويُهَمَّش بالإشارة إلى النسخة التي فيها هذه الزيادة.

- أما إذا كان سياق النص لا يقتضيها، فيُرَقَّم في موضعها، ويُهَمَّش بذكر الزيادة، والإشارة إلى النسخة أو النسخ الموجودة فيها.

- وإن كان الفرق في الخطأ أو التحريف أو التصحيف، فسيأتي الحديث عنه في الخطوة التالية وهي (تقويم النص).

٢ - وإن كانت النسخ غير متفاوتة فعلى الباحث - هنا - اتباع ما يلي:

(أ) في الزيادة والنقصان:

الزيادة هنا هي وجود الفرق في كلمة أو سطر وما شاكل في بعض النسخ، وعدم وجودها في البعض الآخر.

وفي هذه الحالة ينظر الباحث إن كانت الزيادة مما يقتضيه سياق النص، فعليه أن يذكرها في النص محصورة بين خطي الزيادة ومرقمه برقم التهميش، ثم يهمّش لها بالاشارة إلى النسخ التي وجدت فيها.

(ب) في الخطأ والتحريف والتصحيف:

سيأتي الحديث عنها في الخطوة التالية (تقويم النص).

تقويم النص

يراد بالتقويم هنا: معناه اللّغوي الدال على تعديل الدرء، وإزالة العوج.

يقال: قوّم الشيء تقويماً.. أي عدّله تعديلًا.

ويقال: قوّمته فهو قويم ومستقيم.. أي عدّلته فهو معتدل.

ويقال: أقامه إقامة فهو مستقيم.

أما النص فيراد به متن الكتاب، كما تقدم في بيان تحديده.

وفي ضوئه: فتقويم النص، يعني: إبراز الكتاب كما وضعه مؤلفه وذلك بإصلاح ما طرأ عليه من تغيير وتبديل، وتعديل ما لحقه من درء وعوج.

ويعرّف الأستاذ أبو النور إقامة النص بأنها: «**تحرير النص في شكل يجعله أقرب ما يكون إلى الصورة التي كتبها مؤلف الكتاب**».

والفساد الذي يطرأ على النص حتى يصبح بحاجة إلى الاصلاح ينشأ عادة، إما من سهو المؤلف، أو من غفلة الناسخ، أو جهله، أو تعمده لغاية ما.

والزيغ الذي يقع في النص هنا يتمثل في الظواهر التالية:

١ - التصحيف. ٢ - التحريف. ٣ - الخطأ.

ومعرفة كل من هذه الظواهر الثلاث تتطلب ما يلي:

١ - قراءة النص عدة مرات بتأن وانتباه وتركيز.

٢ - معرفة لغة المؤلف وأسلوبه من خلال النص.

٣ - مراجعة كتب المؤلف الأخرى، إن وجدت وكانت تشارك النص في مادته كلّا أو بعضاً.

٤ - مراجعة بعض المؤلفات الأخرى لغير مؤلف المخطوط التي تشارك المخطوط في موضوعه.

وبعد تعيين مواضع التصحيف والتحريف والخطأ، يقوم المحقق بإصلاحها وفق الطريقة التي سنذكرها فيما بعد إن شاء الله.

التصحيف

التصحيف مأخوذ لغة من: (الصحيفة)... والصحيفة في اللغة: (الكتاب). وتجمع قياساً على: (صَحائِف)، وسماعاً على: (صُحُف).

ومعنى التصحيف لغة: الخطأ في الصحيفة.

ويريد اللغويون من قولهم الخطأ في الصحيفة: الخطأ في قراءتها، ومن هنا سُمّي من يخطئ في قراءة الصحيفة: (صَحَفياً) بفتح أوله وثانيه.

وسَرَى معنى التصحيف واستعماله من باب الاتساع في اللغة عند المعنيين بشؤون التراث العربي إلى الخطإ في الكتابة أيضاً. وشمل هذا سائر مشتقات المادة.

ومن هنا جاء في المعجم الوسيط: «**صحّف الكلمة**: كتبها أو قرأها على غير صحتها لاشتباه في الحروف».

وعلى أساس منه عرّف معجم مصطلحات الأدب ص ١٩٣: الكلمة المصحّفة بـ: «الكلمة الموضوعة خطأ نتيجة لإهمال الناسخ أو الطابع أو جهل كل منهما».

وغالباً أو عند الأكثر لا يُفَرَّق بين التصحيف والتحريف من حيث المعنى، فكل خطإ في كتابة، أو قراءة الكلمة هو تصحيف، ويقال له أيضاً: تحريف.

وذهب بعضهم إلى التفرقة بينهما بجعل مجال التصحيف هو الخطأ في زيادة النقط ونقصانها، وجعل مجال التحريف الخطأ في تغيير الحرف إلى حرف آخر.

ومِمَّن ذَكَر هذا الفرق بين التصحيف والتحريف ابنُ حجر في: «**شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**» ص ٣٢ حيث قال: «إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف»، ويعني ابن حجر بالشكل هنا: هيأة الحرف لا حركاته، ذلك أن التغيير في الشكل (الحركة) يصطلح عليه غالباً بالخطإ كما سيأتي.

وقد شاع التصحيف عند القدامى شيوعاً بارزاً فـ«قد وقع فيه جماعة من الأجلّاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟».

وقال ابن النديم في «**الفهرست**» ص (١٠٦) في ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام: (قرأت بخط ابن النحوي: سمعت علي بن محمد بن صدقة الكوفي يحكي، عن حماد بن إسحاق بن إبراهيم قال: قال لي أبو عبيد: عَرَضْت كتابي في الغريب المصنف على أبيك، قلت: نعم، وقال لي: فيه تصحيف مائتي حرف، فقال أبو عبيد: كتاب مثل هذا يكون فيه تصحيف مائتي حرف قليل).

وقد ألّف في التصحيف غير واحد من العلماء منهم:

١ - حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت٣٦٠هـ). كتاب التنبيه على حدوث التصحيف.

٢ - الحسن بن عبد الله العسكري (ت٣٨٢هـ). كتاب التصحيف.

٣ - أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ). كتاب التصحيف.

٤ - عثمان بن سعيد البلطي (ت٦٠٠هـ). كتاب التصحيف والتحريف.

٥ - خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف في اللغة.

٦ - جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، وله كتابان:

أ - كتاب التطريف في التصحيف.

ب - كتاب المزهر (النوع الثالث والأربعون).

وكل هؤلاء المؤلفين توفروا في مؤلفاتهم المذكورة على ذكر التصحيف والتحريف الواقعين في (الكلمة) المعجمية غالباً وبيان تصويبها.

بعض أمثلة التصحيف:

من أمثلة التصحيفات ما يلي:

١ - في (المزهر ٢/ ٣٥٤): (قال الأصمعي: كنت في مجلس شعبة فروى الحديث، فقال (تسمعون جرش طير الجنة) بالشين، فقلت: جَرْس بالسين، فنظر إليَّ وقال: خذوها منه فإنه أعلم بهذا منا).

ومما جاء في كتاب (**التنبيه على حدوث التصحيف**) للأصفهاني ما يلي:

٢ - في ص ٥٧-٥٨: (قال الرياشي: سمعت كيسان يقول: كنت على باب أبي عمرو بن العلاء فجاء أبو عبيدة ينشد لأبي شجرة قوله:

ضن علينا أبو عمرو بنائله ... وكلُّ مختبطٍ يوماً له ورق

مازال يضربني حتى حذيت له ... وحال من دون بعض البغية الشفق

فقلت: حذيت حذيت ؟! وضحكت فغضب، وقال: فكيف هو ؟ فلما أكثر، قلت: إنما هو (خذيت)، فانخذل وما أحار جواباً.

٣ - وفي ص ٩٠: (حكى أحمد بن عبيد الله بن عمار أبو العباس: عن الحمدوني الشاعر: إن المبرد روى قول الشاعر:

فأخلفْ وأتلفْ إنما المال عارة ... وكلُّهُ مع الدهر الذي هو آكلُهْ

فصحّف وقال: هو (غارة) بغين منقوطة، وإنما (العارة): العارية).

بعض أمثلة الكلم التي يقع فيها التصحيف:

ومن أمثلة الكلم التي يقع فيع التصحيف ما يلي:

اخراج - احراج	أبواب - أثواب
اقبال - اقيال	أميال - أمثال
احتيال - اختيال	احتراز - اجترار
ابراق - ايراق	اخبار - اخيار - احبار
اجتياز - احتياز - اختباز - اختبار - اختيار	باني - ثاني

التحريف

من خلال إشارتنا إلى الرأي القائل بالتفرقة بين التصحيف والتحريف نستطيع أن نتعرف معناه، فهو رأي القائلين بأنه يرادف التصحيف بمعناه الواسع، وهو التغيير في النقط والحروف يأخذ معنى التصحيف.

وفي رأي من يفرّق بينهما يصبح معنى التحريف: التغيير في الحرف إلى آخر.

بعض أمثلة التحريف:

ومن أمثلة التحريف ما يأتي:

١ - جاء في جمهرة اللغة مادة (أنّ) و(أزّ): يقال: أَنَّ الرجلُ الماءَ، إذا صبه. وفي بعض كلام الأوائل: أُنَّ ماءً وأغلِهِ، أي: صُبَّ ماءً وأغله. وقال ابن الكلبي: إنما هو أَزَّ ماء، وزعم أن (أنَّ) تصحيف.

٢ - جاء في المزهر ٢/ ٣٧٨: (ومن ذلك حكاية أبي عمر الجرمي مع الأصمعي، وقد سمعه يقول: أنا أعلم الناس بالنحو، فقال له الأصمعي: يا أبا عمر! كيف تنشد قول الشاعر:

قد كن يخبأن الوجوه تستراً فالآن حين بدأن للنظار

بدأن أو بدين ؟ فقال أبو عمر: بدأن، فقال الأصمعي: يا أبا عمر أنت أعلم الناس بالنحو - يمازحه - إنما هو بَدَوْنَ أي ظهرن).

بعض أمثلة الكلم التي يقع فيها التحريف:

ضاء - ضاع	ضيف - طيف	صال - جال
راعي - داعي	منابر - مقابر	حريق - غريق
سام - صام	هاروت - ماروت	هاد - هار

قريب - غريب	خذ - بذ	يمامة - حمامة
قصم - عصم	طار - صار	خرج - فرج
طالوت - جالوت	صب - حب	طيب - طير
طريح - ضريح	صفير - صغير	قيس - ميس
حيف - صيف	صديد - سديد	دانية - رانية
افراج - اخراج	اكتحال - اكتمال	مقارفة - مقارنة
قتال - قتاد	وجوم - رجوم	في - من
من - عن	وعد - رعد - وعد - وعر.	

الخطأ

أما الخطأ فنعني به: التغيير في الكلمة أو الجملة الذي يأتي مخالفاً لقواعد الإملاء، أو قواعد الصرف، أو قواعد النحو، أو الضوابط المعجمية، وما إلى ذلك.

طريقة التقويم:

هناك طريقتان تستعملان في كتابة التصويبات، هما:

الطريقة الأولى:

هي أن تبقى الكلمة في النص (متن الكتاب) على ما هي عليه من تصحيف، أو تحريف، أو خطأ، وترقم ويذكر صوابها في الهامش.

الطريقة الثانية:

هي أن تصحح الكلمة في النص (متن الكتاب) وترقم، وتذكر في الهامش على هيئتها من التصحيف أو التحريف أو الخطأ.

الإشارة إلى نوع الغلط:

ومن الأفضل أن يشار في كلتا الطريقتين إلى نوعية التغيير الحادثة للكلمة تصحيفاً أو تحريفاً أو خطأ.

أمثلة للتقويم:

تضم هذه الأمثلة نماذج من الأغلاط التي احتواها بعض الكتب، وهي على ثلاثة أنماط:

١ - ما احتواها المخطوط قبل التحقيق والنشر.

٢ - ما احتواها المخطوط المنشور من غير تحقيق ولوحظت عليه.

٣ - ما احتواها المخطوط المنشور بتحقيق ولوحظت عليه.

من النمط الأول:

١ - كتاب «**الناسخ والمنسوخ**» للعتائقي، تحقيق عبد الهادي الفضلي.

النسخة بخط المؤلف، ويبدو عليها أنها كتبت على عجل لكثرة ما فيها من إهمال الاعجام.

- ما ورد في مقدمة المؤلف من أغلاط:

- النص: (فقد روي عن أمير المؤمنين علي: إنه دخل مسجد الكوفة فرأى ابن دأب صاحب أبي موسى الأشعري، وقد تحلق الناس عليه يسألونه فقال له: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت، وأخذ أذنه فقبلها، وقال: لا تقض في مسجدنا بعد).

التصويب:

(١) فقبلها، هكذا في الأصل وهو تصحيف، وصوابه: (ففتلها).

التعليل: لأنها وردت في كتب أخرى مماثلة بالفاء والتاء، ولأن جو الموقف وسياق التعبير يقضيان ذلك.

(٢) لا تقض، هكذا في الأصل وهو تصحيف، وصوابه: (لا تقص) بالصاد المهملة، أو (لا تقصن) بالصاد والنون.

التعليل: لأن ابن دأب عرف تاريخياً بأنه من قالة الحكايات والأساطير، ولم يرد له ذكر في تراجم القضاة، ولورود الكلمة بالصاد في مصادر أخرى كما أن جو الموقف وسياق التعبير يقتضيان ذلك.

من النمط الثاني:

وأفضل نموذج يقدم هنا هو كتب «**تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب**» للأستاذ عبد السلام محمد هارون، من منشورات مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

ومما ورد فيه:

مادة (بدأ) - ص ٧:

رأيت الحرب يجنبها رجال ويصلي حرها قوم براءُ

وصوابه (يجنيها) من الجناية، كما في أبيات الاستشهاد لابن فارس ١٥٠ من الجزء الأول من نوادر المخطوطات بتحقيق كاتبه، وهو نحو قول الحارث بن عباد في الخزانة ١: ٢٢٦:

لم أكن من جناتها علم الله وإني بحرها اليوم صالي

ومن النمط الثالث:

كتاب «**المقولات العشر**» تأليف الشيخ محمد الحسني الأندلسي البليدي (من رجال القرن الثاني عشر)، تحقيق الدكتور ممدوح حقي، مجلة (اللسان العربي) مج٩، جـ١:

وقعت فيه بعض الأخطاء منها:

ص	س	الكلمة	صوابها
٣٥٣	٣	من المقولات	من المعقولات
٣٥٣	٦	بأن	أن
٣٥٦	١١	وإضافة	وأضافه
٣٥٨	٩	المتمكن	الممكن (وهو ما يقابل الواجب والممتنع)
٣٦٤	١٢	لثبوتها	لثبوت

بيان ببعض ما نشر من مقالات نقدية على بعض المخطوطات المطبوعة

١ - الدكتور إبراهيم السامرائي: «**ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي**»، الجزء الأول، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، القاهرة ١٩٧٤)، مجلة (المورد) العراقية مجـ٩، عـ١، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٢ - الدكتور إبراهيم السامرائي «**كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي**»، تحقيق الدكتور عبد الله درويش، بغداد ١٩٦٨، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجـ٤٥، ١٩٧٠م، ومجـ٤٦، ١٩٧١م.

٣ - الأستاذ أحمد راتب النفاخ «**المحتسب لابن جني**»، تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٤٢، ج٤، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، وما بعده.

وهناك كتب مستقلة لأمثال النقد المشار إليه في البيان المتقدم ذكره في أعلاه، منها:

- كتاب «**مع المصادر في اللغة والأدب: نقد لمراجع اللغة والأدب**» للدكتور إبراهيم السامرائي.

نقد في طائفة من كتب اللغة والأدب في تحقيقها، منها.

١ - كتاب «**العين**» للخليل بن أحمد الفراهيدي.

٢ - ديوان المثقب العبدي.

٣ - كتاب التحف والهدايا.

٤ - ديوان عمرو بن قميئة.

٥ - كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج. وغيرها

المبحث الرابع

التعليق على المخطوط

بعد أن يحصل الباحث على المخطوط، وينسخه، ويُقابل النسخ الفرعية، يبدأ عملية التعليق على النص، وقد ذهب المُحقّقون مَذْاهب في التعليق على النصوص.

فيرى فريقٌ أن مِن واجب المُحقِّق إخراج النصّ بشكل واضح صحيح كما كتبه مؤلّفه، دون تعليق أو إثقال للنص بتعليقات وهوامش تُشوّش القارئ، ونصرِفُ ذهنه إلى أمور بعيدة عن سياق النصّ والمعنى العام للكتاب، ممّا يتوسّع به بعض المُعلّقين ويستعرضون علومهم ومقدرتهم في كتب الأئمة.

وذهب فريق معتدل إلى الاقتصار في التعليق على ما يخدم النص، ويوضّحه للقارئ، وهو الراجح في تحقيق المخطوطات، ويتضمَّن التعليق ما يلي:

١ - بيان فوارق النسخ
٢ - تخريج الآيات القرآنية
٣ - تخريج الأحاديث النبوية
٤ - تخريج الأقوال وتوثيقها
٥ - تخريج الأشعار والأمثال والحِكَم
٦ - التعريف بالكلمات الغريبة
٧ - التعريف بالأعلام المغمورة
٨ - التعريف بالأمكنة والأزمنة
٩ - مناقشة آراء المؤلف
١٠ - توثيق المسائل وبيان أدلّتها

يفضل بعض الباحثين كتابة التعليقات في أسفل الصفحات، بينما يفضل البعض الآخر جمعها في آخر الكتاب، والطريقة الأولى أسهل للباحث؛ لأنه يجد التعليق أمامه دون البحث عنه في مكان آخر.

١ - بيان فوارق النسخ:

يلجأ البعض إلى إفراد هامشين في أسفل الصفحات، مفصولًا بينهما بجدول، ويخصّص واحداً منهما لفوارق النسخ، والآخر للتعليقات، ويميّز بينهما بوضع أرقام أجنبية فوق الكلمات المقابَلة، بينما يفضل آخرون دمج مُقابلات النسخ ضمن الهوامش، والطريقة الأولى هي المفضَّلة؛ لأنها تميّز المقابلات عن غيرها.

هذا وليقتصر المحقّق على بيان الفوارق الهامّة بين النسخ، وما يحيل المعنى ويغيّره فقط، دون المقابلات السطحية البسيطة التي تثقل النص بما لا طائل تحته، كألفاظ الترضية، وحروف العطف المتقاربة... وأما ما تجدر الإشارة إليه فهو السقط أوّلًا، ثم الخطأ، والتحريف والتصحيف الفاحشان.

ولا يجوز للمحقّق أن يغيّر كلمة من الأصل ويستبدلها بما يراه هو مناسباً؛ لأنه قد يخطئ في ظنه وتقديره واجتهاده؛ بل عليه المحافظة على الأصل وهو ما تقضيه الأمانة العلمية، وله أن يعلّق في الهامش بما يرى. وإذا لم يفهم كلمة في الأصل فليقل في الهامش: (كذا في الأصل) وليعلّق بعدها بما يشاء.

وأما سائر التعليقات في الهوامش فتقدّم الكلام عنها في المبحث الثالث من باب إعداد البحوث ص (١٤٧ - ١٩٧).

المبحث الخامس

كتابة المقدمة والخاتمة

بعد أن يفرغ المُحَقِّق من نسخ مخطوطته من الأصل، ومقابلته على النسخ الفرعية وبيان فوارقها والتعليق عليها في الهوامش، يكون قد عاش فترة طويلة مع المخطوط وفهم كل ما يتعلق به، بعد ذلك يستطيع كتابة مقدّمة التحقيق أو (الدراسة) والخاتمة، وطبع الكتاب وتصحيحه، وتجليده، ومناقشته.

مقدمة التحقيق «الدراسة»:

كانت الجامعات منذ النصف الثاني للقرن الثالث عشر تفرض على الطالب كتابة (دراسة) موسَّعة للمخطوط بحجم مجلد مُسْتَقِلّ، مُوازٍ في حجمه لحجم المخطوط تظهر فيها شخصية الطالب ومقدرته العلمية، وأسلوبه في الكتابة، ومنهجه، وذلك أن المخطوط هو نصّ مكتوب سابقاً، وأنّ مجرّد نسخه والتعليق عليه لا يكفي لمعرفة مقدرة الطالب العلمية، ففرضوا عليه التوسّع في (الدراسة) للتعرّف على ذلك.

ويَرفض بعض الأساتذة فكرة تحقيق المخطوطات في الدراسات العُليا، ولا يرى فيها عملاً جديداً، ولا إظهاراً لدرجة معرفة الطالب، ويفضّل كتابة الأبحاث الجديدة على تحقيق المخطوطات ؛ لأنها عمل شخصي للطالب تظهر فيه شخصيته العلمية.

وتميل بعض الجامعات إلى فرض إعداد بحث جديد في مرحلة الدكتوراه على الطالب الذي عمل بتحقيق مخطوط في مرحلة الماجستير، لكي تكتمل شخصيته العلمية، فيتدرّب على الأعمال العلمية بجميع صُوَرِها، وتتوازن معلوماته.

وترفض بعض الجامعات مؤخراً فكرة العمل بتحقيق المخطوطات أساساً ! ولا تقبل من الطلّاب؛ أي مشروع رسالة موضوعه التحقيق؛ لأن هيئة التدريس فيها ومجلسها العلمي لا يرى في تحقيق المخطوطات أي جديد ولا أية فائدة تذكر، ولا يبني الشخصية العلمية عند الطالب ! ويفرضون نوعاً واحداً من الأعمال، وهو إعداد الأبحاث، وكتابة الدراسات الحديثة التي تمسّ واقع المسلمين المعاصر، وتدرس المشاكل وتعالجها، وتقدّم لها الحلول الناجحة.

ولسنا نؤيّد مثل هذه الأفكار التي تَحُولُ بين الجيل المسلم وبين تراثه، وتقطع صلته بماضيه وجذوره، وتُبعده عن منابع العلوم الإسلامية، وها نحن قد جرّبنا نصف قرن أمثال هذه النظريات التي أثبتت فشلها، وأخّرت مستوى الأجيال العلمي، فلم يعد

يوجد في الأُمّة (علماء) بمعنى الكلمة، وأصبحنا نرى «**دكاترة**» بكثرة، حازوا على الشهادات العليا من غير كفاءة علمية، لا يستطيعون قراءة نصّ لإمام من الأئمة، أو صفحة من القرآن المشكول تماماً دون الوقوع بأخطاء فاحشة بشكل مُفْجِع! وبالرغم من ذلك فهم مغرورون بشهاداتهم، ولا تسعهم الأرض قد تصدّروا لتعليم الأجيال، فكانوا كما قال الشاعر:

دَخَلْتُ الجامِعَةَ جاهِلًا مُتواضِعاً فَتَخَرَّجْتُ منها جاهِلًا مغروراً

إنّ فاقد الشيء لا يُعطيه، وكل إناءٍ ينضح بما فيه، وقد قال علماؤنا: «**مَن لم يقرأ الحواشي ما حوى شيء**» وقالوا: «**مَن حَفِظَ المتون حازَ الفنون**» إننا أمام أزمة حقيقية في مستوى التعليم، سببها هذه السياسة المفتعلة لإبعاد الأجيال عن تراثها وعلومها، ولا يزال المستوى العلمي في الجامعات في تراجع مستمرّ بسبب هذه السياسة السيّئة المتّبعة في قطع الأجيال عن ماضيها، ولولا الجهود الشخصية لبعض الطلبة في قراءة العلم على الشيوخ في بيوتهم على طريقة القُدامَى، وإحياء هذه السُنّة، لانقرض العلم واندثر، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

يجب علينا أن نشجّع أجيالنا على إحياء تراثهم، والتواصل معه، واستمداد علومهم منه، وتحقيقه ودراسته ونشره بين أيدي الناس؛ لأن ذلك يدفعهم إلى العيش في رحاب العلم وأهله، ويرفع من مستواهم العلمي.

ولكن ما هي الأمور التي يضمّنها الباحث مقدمةَ التحقيق؟

على المحقق أن يقدّم لقارئ المخطوط بذكر مقدمّة صغيرة بحدود (٤-٥) صفحات أولًا قبل الدراسة الموسعة يذكر فيها أسباب اختيار الكتاب، ثم يكتب دراسة مفصّلة بحدود (٥٠-١٠٠) صفحة يذكر فيها عدة أمور تساعد على التعرّف على: مؤلف الكتاب المخطوط، وعلى قيمة الكتاب وأهميّته وكيفية تأليفه ووصوله إلينا، وعلى موضوع الكتاب ومَن كتب فيه سوى المؤلف، وعلى منهج التحقيق وبيان نُسَخِهِ الخطية ونماذج منها. وسنتكلّم عن هذه الأمور بشيء من التفصيل.

المقدمة (٤-٥) صفحات:

يذكر فيها المُحقّق خمسة أمور:

١ - أسباب اختيار المخطوط.

٢ - أهميته (باختصار).

٣ - موضوعه (باختصار).

٤ - نقد المصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق (يبيّن أهمها ومدى علاقتها بكتابه من قريب أو بعيد)

٥ - شكر وتقدير.

الدراسة (٥٠-١٠٠) صفحة:

ويذكر فيها المُحقّق خمسة أمور بتوسُّع، وهي:

١ - ترجمة المؤلف.

٢ - أهمية الكتاب.

٣ - كلمة عن موضوع الكتاب.

٤ - دراسة النسخ الخطية وعرض نماذج منها.

٥ - منهج التحقيق.

١ - ترجمة المؤلف:

ويعرض فيها المُحَقّق حياة المؤلف مِن مصادر التراجم والطبقات، ويذكر فيها ما يلي:

١ - كلمة عن عصر المؤلف من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية.

٢ - بيان اسم المؤلف ونسبه.

٣ - زمان ولادته ومكانها.

٤ - عائلته.

٥ - نشأته وطلبه للعلم.

٦ - شيوخه إجمالاً، ومن تأثّر بهم خاصّة.

٧ - وظائفه ومناصبه التي تقلّدها.

٨ - مؤلفاته.

٩ - تلاميذه.

١٠ - أقوال العلماء في فضله.

١١ - وفاته.